تقرير البورصة اليومي

تراجع مؤشرات البورصة مع إحجام ملحوظ عن الشراء تأثراً بوفاة رئيس مجموعة الخرافي

تأثر الأداء العام لسوق الكويت للأوراق المالية أمس بوفاة رئيس مجموعة الخرافي ناصر الخرافي كونه يُعد أبرز رجال الأعمال في الكويت والدول العربية، فضلا عن ان الشركات التابعة لمجموعة الخرافي تُعد أبرز الشركات المدرجة الأمر الذي كان له تأثير ملحوظ على هذه الشركات التي سجلت تراجعا ملحوظا في أسعارها في تداولات مرتفعة غلب عليها عمليات البيع خوفا من استمرار الاتجاه النزولي للسوق خاصة ان السوق يعاني في الأصل الكثير من المؤثرات السلبية اكثر من الايجابية المنحصرة فقط في التفاؤل بالنتائج المالية للشركات التشغيلية في الربع الأول من العام الحالي خاصة البنوك التي بادر البنك الوطني امس بالإعلان عن نتائجه في الربع الأول محققا أرباحا تقدر بنحو 80,7 مليون دينار على رأس المال الجديد مقارنة بأرباح قدرها 76,2 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، وتترقب الأوساط الاستثمارية اعلانات باقي البنوك حتى يتم التوقع بمجمل أرباحها في نهاية العام الحالي.

وقد اتسمت آلية التداول امس بالضعف الملحوظ في عمليات الشراء مع استمرار تركز السيولة المالية على أسهم الشركات الكبيرة خاصة البنوك في مقابل ضعف شديد في تداولات أسهم الشركات الرخيصة التي سجلت انخفاضا في أسعارها.

المؤشرات العامة

انخفض المؤشر العام للبورصة 45,8 نقطة ليغلق على 6342,9 نقطة بانخفاض نسبته 0,72٪ كذلك انخفض المؤشر الوزني 4,05 نقاط ليغلق على 449,66 نقطة بانخفاض نسبته 0,89٪ وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 106,2 ملايين سهم نفذت من خلال 2359 صفقة قيمتها 27 مليون دينار.

وجرى التداول على اسهم 96 شركة من أصل 217 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 8 شركات وتراجعت اسعار اسهم 67 شركة وحافظت اسهم 21 شركة على اسعارها و121 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 15,1 مليون سهم نفذت من خلال 367 صفقة قيمتها 9,7 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات الخدماتية في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 26,6 مليون سهم نفذت من خلال 367 صفقة قيمتها 9,7 ملايين دينار، وجاء قطاع الشركات الاستثمارية في المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 34,3 مليون سهم نفذت من خلال 692 صفقة قيمتها 3,8 ملايين دينار.

وحصل قطاع العقار على المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 19,5 مليون سهم نفذت من خلال 342 صفقة قيمتها 2,4 مليون دينار.

وجاء قطاع الشركات الصناعية في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 5,4 ملايين سهم نفذت من خلال 214 صفقة قيمتها 1,8 مليون دينار.

تراجع عام

تراجعت اسعار اغلب اسهم الشركات التي شملها التداول امس في تداولات ضعيفة نتيجة حالة الاحجام عن الشراء التي سادت اوساط المتداولين في ظل حالة الاحباط التي تسيطر عليهم واجواء الترقب لتشكيل الحكومة الجديدة رغم عدم تعويل الاوساط الاستثمارية عليها في احداث نقلة في الشأن الاقتصادي وايجاد حلول للمشاكل التي تمر بها العديد من الشركات المدرجة، خاصة في قطاعي الاستثمار والعقار والتي تهدد بإفلاس بعضها، الامر الذي يزيد من الضغوط السلبية على السوق، فضلا عن الخسائر المتواصلة للسوق التي اثرت بشكل قوي على اموال قطاع كبير من اوساط المتداولين الذين تكبدوا خسائر ضخمة يكاد من المستحيل تعويضها.

آلية التداول

حافظت اغلب اسهم البنوك على اسعارها ثابتة في تداولات محدودة باستثناء التداولات المرتفعة على بعض الاسهم دون ان ترتفع اسعارها، فقد ارتفعت نسبيا تداولات سهم البنك الوطني الذي حافظ على سعره رغم اعلان البنك عن ارباح قدرها 20 فلسا لفترة الربع الاول من العام الحالي، كذلك شهد سهم بنك بوبيان تداولات مرتفعة مع استقرار سعره، فيما شهد سهم البنك الدولي عمليات بيع ادت لتراجعه بمقدار وحدتين في الوقت الذي يتوقع ان يعلن البنك عن نمو جيد في ارباحه في الربع الاول من العام الحالي والتي يتوقع ان تكون بحدود 3 فلوس بعد اخذ البنك مخصصات تقدر بنحو مليون دينار، وتراجعت اسعار اغلب اسهم الشركات الاستثمارية في تداولات ضعيفة باستثناء التداولات المرتفعة على اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي في قطاع الاستثمار التي شهدت تداولات مرتفعة سيطرت عليها عمليات البيع ما ادى لتراجع اسعارها بشكل ملحوظ.

كما تراجعت اسعار اغلب اسهم الشركات العقارية في تداولات ضعيفة غلب عليها عمليات البيع.

الصناعة والخدمات

سجلت معظم اسهم الشركات الصناعية انخفاضا في اسعارها، خاصة الشركات التابعة لمجموعة الخرافي في القطاع، كذلك تراجعت معظم اسهم الشركات الخدماتية في تداولات ضعيفة بشكل عام باستثناء سهم زين الذي شهد تداولات مرتفعة نسبيا غلب عليها عمليات البيع ما ادى لتراجع السهم بمقدار وحدتين.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 7 شركات والبالغة 16,1 مليون دينار على 59,6٪ من القيمة الاجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 96 شركة.

● هشام أبوشادي

انخفاض مؤشرات البورصة (قاسم باشا)

تماسك أسعار أسهم البنوك و«الوطني» يعلن عن أرباح جيدة في الربع الأول بلغت 20 فلساً للسهم

أرقام ومؤشرات

7
شركات استحوذت قيمة تداولها البالغة 16,1 مليون دينار على 59,6٪ من القيمة الاجمالية.

105.7
ملايين سهم تم تداولها بقيمة 27 مليون دينار.

5.2
ملايين دينار قيمة تداولات سهم زين والتي تمثل 19,2٪ من القيمة الاجمالية.

6
قطاعات تراجعت مؤشراتها أعلاها قطاع الشركات غير الكويتية بمقدار 152,9 نقطة، تلاه الخدمات بمقدار 121,4 نقطة، تلاه الاستثمار بمقدار 36,5 نقطة.

«الوطني»: الدولار يبقى ضعيفاً واليورو يعزز موقعه

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الأسبوعي حول أداء أسواق النقد العالمية، انه مع غياب الأنباء المالية والبيانات الاقتصادية الكبرى عن الساحة خلال الأسبوع الماضي، خيم السكون على سوق العملات الأجنبية حيث بقي الدولار ضعيفا مقابل غيره من العملات.

وذكر «الوطني» انه بالرغم من معاودة المشاكل التي تطال بعض الدول الأوروبية إلى الوجود، ما يزال اليورو مدعوما، وذلك بفضل عاملين أساسيين، أولهما: التباين في أسعار الفائدة بين اليورو والدولار، وثانيهما: تشجع المستثمرين على خوض المغامرة ودخول السوق.

وقد تباين تداول اليورو خلال الأسبوع الماضي حيث بلغ أعلى مستوى له عند 1,4520 دولار وأدنى مستوى عند 1,4365 دولار، ليقفل الأسبوع عند 1,4430 دولار. أما أداء الجنيه الاسترليني فقد كان ضعيفا خلال الأسبوع الماضي، والذي يعود غالبا إلى أسعار التضخم التي أتت أقل مما كان متوقعا، الأمر الذي أضعف فرص حدوث أي ارتفاع في أسعار الفائدة على المدى القريب، فقد افتتح الجنيه الاسترليني التداول عند مستوى 1,6385 دولار وانخفض إلى 1,6225 دولار.

أما الين الياباني فسجل أرقاما أقوى من الدولار، ولكنه لم يتمكن من تجاوز مستوى الدعم 82,96 ينا/ دولارا، حيث أقفل السوق عند مستوى 83,15. ينا/ دولارا.

من ناحية أخرى، يستمر تداول الفرنك السويسري والدولار الأسترالي عند مستويات مرتفعة وتاريخية مقابل الدولار، حيث أقفل تداول الفرنك السويسري عند 0,8920 دولار وتداول الدولار الأسترالي عند 1,0570 دولا.

أما الذهب فقد سجل ارتفاعا قياسيا جديدا خلال الأسبوع الماضي بلغ 1,488 مدفوعا بتراجع الدولار وارتفاع المخاوف المتعلقة بمستويات التضخم في الدول المتقدمة. بحسب ما أوردته وزارة التجارة الأميركية في واشنطن، فقد تقلص العجز في الميزان التجاري الأميركي إلى 45,8 مليار دولار خلال شهر فبراير والذي لم يأت على النحو الذي كان متوقعا.

هذه النتائج السلبية تعود إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع المستوردة، ولكنها أتت كذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الغذائية ووصولها إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1994، ثم هناك عامل سلبي آخر يؤثر على هذا العجز والذي بدأ مع بداية العام الحالي وهو ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والذي بدوره يضعف الاقتصاد الأميركي وهو الاقتصاد الأقوى في العالم.

العجز في الموازنة

في محاولة من الحكومة الأميركية لتحقيق رقم قياسي في تقليص حجم العجز في الموازنة السنوية لها، فقد أوردت أن حجم العجز في الميزانية الأميركية بلغ 188,2 مليارا خلال شهر مارس الماضي، والذي يفوق حجم العجز المسجل للعام الذي سبق.

وقد توصل البيت البيض والكونغرس الأميركي الأسبوع الماضي إلى وضع اتفاقية حول خطة انفاق للسنة المالية الحالية، مع الحرص على مواجهة عواقب مالية أخرى خلال الشهر المقبل، وذلك إلى جانب إمكانية الوصول إلى حد قانوني على الديون الفيدرالية يفوق 14 تريليون دولار، والجدير بالذكر أن الاجتماع المنعقد الأسبوع الماضي قد جنب الحكومة إغلاق عدد لا بأس به من الوكالات الحكومية.

بسبب الارتفاعات الحاصلة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) بنسبة شهرية تبلغ 0,5٪ والتي تماشت مع الارتفاع السابق الذي سجله خلال الشهر الماضي، والجدير بالذكر أن هذا الارتفاع في مستويات التضخم قد وصل إلى الشهر التاسع على التوالي.

وبغض النظر عن الأسعار المتقلبة للطاقة والمواد الغذائية، فإن ما يسمى بالمؤشر الرئيسي لأسعار المستهلك قد ارتفع بنسبة شهرية تبلغ 0,1٪، علما أن هذا الارتفاع يقيده انخفاض مصاريف الملبوسات وتدني حجم المكاسب المتحققة في قطاع العناية الصحية. واستقر مستوى التضخم عند 2,7٪ وهو مستوى لم نشهده منذ ديسمبر 2009 والذي يعادل مستوى التضخم في منطقة اليورو في الوقت الحالي، ومن ناحية أخرى، يصب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي اهتمامه على المعدلات الرئيسية عند وضعه لأسعار الفائدة وعند تحديده ما إذا كانت مستويات التضخم ما تزال تحت السيطرة أم لا.

أرقام اقتصادية أخرى

وارتفعت نسبة المبيعات في المتاجر الأميركية خلال شهر مارس وذلك للشهر التاسع على التوالي، الأمر الذي قلل من المخاوف بشأن ما إذا كانت الارتفاعات القوية الحاصلة في تكاليف الوقود والمواد الغذائية من شأنها أن تدفع بالمستهلكين إلى تقليل الإنفاق، فقد ارتفعت نسبة المبيعات بـ0,4٪ خلال شهر مارس والتي أتت بعد الارتفاع غير المتوقع في شهر فبراير والذي بلغ 1,1٪.

وقد عاود الأميركيون إنفاقهم المعتاد خاصة بعد التحسينات الأخيرة التي شهدها سوق العمل الأميركي، وكمحاولة منهم للمساعدة في عملية التعافي الاقتصادي من الركود الذي ما يزال مستمرا منذ 18 شهرا.

ارتفع عدد الأميركيين المطالبين للمرة الأولى بتعويضات ضد البطالة خلال الأسبوع المنصرم وعلى نحو غير متوقع، الأمر الذي يعكس سرعة تأثر السوق وضعفه والذي يحصل غالبا خلال نهاية الربع الأول من السنة المالية، فقد ارتفعت طلبات الحصول على تعويضات ضد البطالة بـ 27,000 مطالبة لتصل الى 412,000 مسجلة بذلك الحد الأعلى لها منذ شهرين.

تراجع في منطقة اليورو

وتعرضت بعض الدول التي ترزح تحت عبء الديون في منطقة اليورو إلى نكسة أخرى خلال الاسبوع الماضي بعد أن قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني لإيرلندا بدرجتين من «Baa1» إلى «Baa3»وهي أدنى درجات الاستثمار وذلك مع توقعات سلبية.

وقد أشارت «موديز» الى أن الدافع الأساسي وراء خفض التصنيف يعود الى تدهور الوضع المالي للحكومة الإيرلندية، وذلك نظرا للتوقعات السلبية بخصوص حدوث أي نمو اقتصادي قريب، تزامنا مع احتمال معاناة الحكومة من الرفع الأخير لأسعار الفائدة الذي قام به البنك المركزي الأوروبي الأسبوع الماضي. تراجع مؤشر (ZEW) لثقة المستثمر الألماني أكثر من المتوقع خلال شهر أبريل، بالرغم من أن البنك المركزي الأوروبي قد رفع معدلات الفائدة لديه وذلك للحد من المستويات المرتفعة للتضخم. وفي حين أن هذا المؤشر يهدف إلى قراءة التوقعات مقدما للستة أشهر القادمة، فقد هبط بقوة إلى 7,6 بعد أن كان 14,1 في شهر مارس، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة 11,3 المتوقعة.

وتزايدت الشكوك حول التوقعات الاقتصادية الأوروبية وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، وبعد أن رفع البنك المركزي الأوروبي من معدل الفائدة الأساسي لديه من المعدل المنخفض الذي كان عليه، وكذلك بعد أن تسببت أزمة الديون السيادية في المنطقة في إجبار البرتغال للسير على خطى اليونان وإيرلندا في طلب المساعدات المالية.

188,2 مليار دولار العجز في الميزانية الأميركية خلال شهر مارس الماضي والذي يفوق حجم العجز المسجل للعام السابق

وفاة «الخرافي» تلقي بظلالها على البورصة المصرية

القاهرة ـ أ.ش.أ: دفعت عمليات بيع مكثفة نفذها المستثمرون المصريون بمؤشرات البورصة المصرية للتراجع بشكل جماعي في أول تعاملات الأسبوع الجديد وسط تأثرها بالعديد من الأنباء منها وفاة رجل الأعمال الكويتي ناصر محمد عبدالمحسن الخرافي، وأنهى المؤشر الرئيسي للسوق «إيجي إكس 30» الذي يقيس أداء أكبر 30 شركة بالبورصة تعاملات أمس على هبوط بلغت نسبته 3,43٪ بما يعادل 181,75 نقطة مسجلا 5118,31 نقطة، متأثرا بالتراجع شبه الجماعي للأسهم القيادية.

كما دفعت مبيعات المستثمرين الأفراد بمؤشر «إيجي إكس 70» للأسهم الصغيرة والمتوسطة التعاملات ليخسر 2,16٪ ليصل إلى 593,43 نقطة، كما فقد مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا نحو 2,5٪ من قيمته منهيا التعاملات عند مستوى 924,11 نقطة. وقال وسطاء بالسوق ان تعاملات امس تأثرت بوفاة رجل الأعمال الكويتي ناصر محمد عبدالمحسن الخرافي صاحب الشركة القابضة المصرية الكويتية (أنشط الأسهم الدولارية في البورصة المصرية) الذراع الاستثمارية للمجموعة في القاهرة. وهبط سهم القابضة المصرية الكويتية المصرية بنسبة 8,21٪ ليغلق السهم عند مستوى 1,23 دولار مقابل 1,34 دولار إقفال الخميس الماضي.

وبلغت أحجام التداول بالبورصة المصرية امس نحو 517,5 مليون جنيه، فيما سجلت تعاملات المتعاملين الرئيسيين نحو 77,5 مليون جنيه. وأوضح الوسطاء بالسوق أن الأسهم القيادية شهدت عمليات بيع مكثفة تقودها أسهم المجموعة المالية هيرمس والذي هبط بأكثر من 5,7٪ ليبلغ 19,59 جنيها وسهم طلعت مصطفى الذي بلغ 4,07 جنيهات، كما تراجعت أسهم شركات أوراسكوم تليكوم والإنشاء والبنك التجاري الدولي واتجه المستثمرون المصريون نحو البيع فيما اتجه الأجانب والعرب نحو الشراء النسبي. وأشاروا إلى أن سهم «القلعة» للاستثمارات المالية هبط بنسبة 9,8٪ امس ليصل إلى 4,69 جنيهات مقابل 5,2 جنيهات سجلها يوم الخميس الماضي.

الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية ش.م.ك
NATIONAL COMPANY FOR CONSUMER INDUSTRIES

إعلان تذكيري

اجتماع الجمعية العامة العادية
للشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية (ش.م.ك.م)

يتشرف مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة التي تقرر عقدها يوم الاثنين الموافق 25 /04/ 2011 في تمام الساعة 10:30 صباحاً في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة - الدور الأول - قاعة رقم : (ب) ، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، والمصادقة عليه.
ثانياً: سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م والمصادقة عليه.
ثالثاً: الاطلاع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.
رابعاً: الاطلاع على تقرير الهيئة الشرعية.
خامساً: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م.
سادسا : تعيين أو اعادة تعيين هيئة الفتوى الشرعية وتخويل مجلس الادارة تحديد الاتعاب.
سابعاً: الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
ثامنا: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وبراءة ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م.
تاسعاً: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية في 31 ديسمبر 2011 وتخويل مجلس الإدارة تحديد الأتعاب.
عاشراً: انتخاب اعضاء مجلس الادارة للسنوات الثلاث القادمة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مقر الشركة الكائن في منطقة شرق - شارع خالد بن الوليد - قسيمة رقم 44 - برج الجوهرة الطابق السابع لتسلم جدول الأعمال وبطاقات الحضور - استمارات التوكيل - وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

للاستفسار يرجى الإتصال على الهاتف رقم: 22493268 - 22493267 - فاكس: 22493269